موسكو تسعى لإعادة أبناء الدواعش الروس من سورية

مواطنون روس منتمون لداعش تسعى حكومة بلادهم إل إعادتهم (عن الإنترنت – أرشيف)

وكالات

تسعى روسيا منذ فترة طويلة لإعادة أبناء مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في سورية وفي بعض الأحيان زوجاتهم، معربة عن أملها في أن تقلل عودة هؤلاء الأبناء إلى أفراد من عائلاتهم من خطر تشددهم مجدداً عندما يكبرون.

ومع الهزائم التي مني بها تنظيم داعش، الذي بات محاصرا في جيب صغير في شرق سورية ويقترب من السقوط نهائيا، تواجه دول عدة مشكلة إعادة عائلات مسلحي التنظيم، لكن موسكو نظمت أولى عمليات الإعادة الجماعية هذه قبل أكثر من عام بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء.

وحطت الدفعة الأخيرة التي أقلتها طائرة «ايليوشين ٧٤» مطلع شباط في مطار رامينسكوي القريب من موسكو، ونزل منها أمام عدسات المصورين ٢٧ طفلا ما زالت أمهاتهم معتقلات في سجون عراقية بتهمة الانتماء إلى التنظيم.

وكثير من هؤلاء الأطفال، لا يعرفون البرد القارس للعاصمة الروسية لأنهم ولدوا في الأراضي التي كان يسيطر عليها التنظيم أو نقلوا إلى سورية أو العراق عندما كانوا صغاراً.

وبحسب الوكالة، فإن هؤلاء الأطفال من ذكور وإناث ينبغي أن يخضعوا عند عودتهم لسلسلة من الفحوص الطبية قبل أن يتم تسليمهم إلى أعضاء آخرين في عائلاتهم من عم أو خال أو جد، ومعظمهم من جمهوريات في القوقاز.

ونقلت «أ ف ب» عن إحدى مستشارات الرئيس الشيشاني رمضان قديروف المكلفات هذه المهمة وتدعى خدا ساراتوفا قولها: «إنهم يذهبون إلى المدرسة ودار الحضانة»، موضحة أن «متطوعين يعملون معهم ويناقشونهم بما عاشوه ويفسرون لهم كيف تمت تعبئتهم عقائديا».

وذكرت الوكالة أن السلطات الروسية أوردت أرقاما متضاربة في بعض الأحيان عن هؤلاء العائدين، لكن ساراتوفا قالت: «إن مئتي امرأة وطفل على الأقل أعيدوا، في حين ما زال نحو ١٤٠٠ طفل عالقين هناك».

وقديروف هو مكلف من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإعادة النساء والأطفال وفي بعض الأحيان مسلحين من التنظيم نادمين ظهروا مرات عدة على شاشات التلفزيون إلى جانبهم.

وقال قديروف في رسالة على موقع «تلغرام» في كانون الأول من العام الماضي: إن «النساء والأطفال يجب أن تتم إعادتهم إلى روسيا، والمذنبين يجب أن يحاكموا على أفعالهم بموجب القانون الروسي»، مؤكداً أن «الأطفال أبرياء ولم يسألهم أحد أين يريدون أن يولدوا».

وعند مشاركة القوات الروسية إلى جانب الجيش العربي السوري في الحرب ضد الإرهاب والتي جاءت بطلب من الحكومة السورية في ٢٠١٥، حدد بوتين هدفا هو «تدمير» الإرهابيين في المكان و«عدم الانتظار حتى يصلوا إلى أراضينا» بحسب ما ذكرت «أ ف ب».

ومع ذلك، تمكن عشرات الإرهابيين النادمين من العودة إلى روسيا في السنوات الأخيرة، حسب السلطات التي أوضحت أن بعضهم حكم عليه بالسجن على الرغم من محاولات محدودة لإعادة دمجهم في المجتمع الروسي، وفق الوكالة.

وبحسب «أ ف ب»، فإن إعادة زوجات إرهابيي داعش إلى روسيا مسألة معقدة في غياب اتفاق على استرداد المطلوبين بين روسيا والعراق، حيث صدرت عليهم أحكام، في بعض الأحيان السجن مدى الحياة، وكذلك بتحفظات «إدارة الأمن الفدرالي»، أجهزة الاستخبارات الروسية التي تتمتع بنفوذ قوي.

وقالت ساراتوفا: إن الاستخبارات ترى في هؤلاء النسوة خطرا، لكن كثيرات منهن اشترين حريتهن من الأكراد (الميليشيات الكردية) وسيعدن يوما ما إلى روسيا».

ولا تتم إعادة هؤلاء النساء إلى مدنهن بلا صعوبة إذ إن القانون الروسي يعتبر أي دعم لتنظيم داعش جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن.

وأوضح رئيس تحرير البوابة القوقازية «كنوت» غريغوري شفيدوف في تصريح نقلته الوكالة، أن «كثيرات وعدن بعفو بشكل ما، لكن هذا لا يتم تنفيذه، هناك محاكمات، في بعض الأحيان ملفقة وفي أحيان أخرى تستند إلى وقائع حقيقية».

والعام الماضي حكم على داغستانيتين عادتا من سورية بالسجن ثماني سنوات لكنهما أقنعتا المحكمة بإرجاء تنفيذ الحكم بسبب صغر سن أطفالهما.

أما الأبناء الذين نجوا من التنظيم، فهم يواجهون عملية صعبة لإعادة دمجهم في الحياة في روسيا، البلد الذي لا يعرفه كثيرون منهم.

وتأمل السلطات بحسب «أ ف ب» في أن تقلل عودة هؤلاء الأطفال إلى أفراد من عائلاتهم من خطر تشددهم مجدداً عندما يصبحون بالغين في مناطق القوقاز الروسي.

مسرحية إنهاء داعش في شرق الفرات تتواصل.. و«تحالف واشنطن» يستولي على ذهب وأموال سرقها التنظيم

الوطن - وكالات

تواصلت أمس المسرحية الهزلية للتحالف الدولي وميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» لإنهاء تنظيم داعش الإرهابي في شرق الفرات بحجة وجود مسلحين لم يستسلموا، في وقت نقل «التحالف» صناديق المنطقة يرجح أنها تحوي كميات من الذهب والأموال.

وادعى «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن ميليشيا «قسد» وقوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، واصلا أمس عمليات التمشيط ضمن المنطقة التي كان يتواجد فيها مسلحو داعش والمدنيون والعوائل، ممن كانوا برفقته، في مزارع واقعة عند الضفاف الشرقية لنهر الفرات.

وأشار، أن عملية التمشيط لا تزال مستمرة للألغام والعبوات الناسفة والمنازل والأنفاق والمواقع التي كان يسيطر عليها التنظيم قبيل انتهاء سيطرته بشكل كامل على المنطقة، حيث لا تزال الشكوك تدور حول تواري مسلحين من التنظيم داخل الأنفاق أو في مواقع أخرى عند ضفة نهر الفرات الشرقية.

وفي وقت سابق من يوم أمس، ذكر «المرصد»، أن «قسد» تستهدف مع «التحالف الدولي»، اعتقال ونقل أكثر من ٣٠٠ من مسلحي وقادة التنظيم «من جنسيات غربية، متواجدين في مخيم بمزارع قرب نهر الفرات في الريف الشرقي لدير الزور، إلى معتقلاتها ومناطق سيطرتها لاستكمال عملية التمشيط». وذكر أن المسلحين والقادة الأجانب من التنظيم لا يزالون يرفضون تسليم أنفسهم لتلك الميليشيا و«التحالف»، بعد أن استعادت «قسد» ١٠ من أسراها لدى داعش مقابل صفقة لم تتضح إلى الآن معالمها، على حين تجري عملية التضييق على المسلحين الـ٣٠٠ المتبقين لدى التنظيم لدفعهم لتسليم أنفسهم.

بدورها، ذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء أن داعش أغلق الطرق منعاً لفرار ما تبقى من مدنيين من آخر بقعة يتواجد فيها في شرق الفرات، والتي لا تتجاوز مساحتها نصف كيلومتر مربع.

ونقلت الوكالة عن مدير المكتب الإعلامي لـ«قسد» مصطفى بالي قوله: «للأسف، داعش يغلق كل الطرق لخروجهم»، مشيراً إلى أن عددهم قد يصل إلى ألفين.

على خط موازٍ، نقل «المرصد» عن مصادر وصفها بـ«الموثوقة» تأكيدها، أن «تحالف واشنطن» قام خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة بتنفيذ عمليات نقل عدد من الصناديق من مستودعات التنظيم في المناطق التي كان يسيطر عليها في القطاع الشرقي من ريف دير الزور وانسحب منها نحو جهة مجهولة.

ورجحت المصادر، أن تكون الصناديق تحوي على كميات من الذهب والأموال التي كانت بحوزة التنظيم خلال فترة انحساره وانتهائه في شرق الفرات، مؤكدة أنها في حال كانت الصناديق تحوي أسلحة وذخيرة، لكان «التحالف» سيعمد لتسليمها لـ«قسد» إلا أنه عمد لتحميل الصناديق على متن مروحيات ونقلها إلى وجهة مجهولة، بعد أن أكدت المصادر أن مصير أطنان الذهب والثروة المالية التي كانت بحوزة التنظيم في جيبه الأخير، لا يزال مجهولاً.

وفي وقت لاحق ذكر المرصد أنه ورداً على عمليات «قسد» و«التحالف» ضده عمد تنظيم داعش إلى تنفيذ هجمات على بلدة ذيبان الخاضعة لسيطرة «قسد» بالقطاع الشرقي من ريف دير الزور، حيث قام مسلحون تابعون للتنظيم، بالهجوم على أحد حواجز «قسد» في المنطقة، أدى إلى مقتل اثنين من الميليشيا وإصابة آخر بجراح، على حين قتل أحد المهاجمين، ليعود مسلحو التنظيم وينفذون هجوماً عنيفاً في وقت لاحق على ذيبان، ولتدور على إثره اشتباكات عنيفة مع «قسد»، وسط قصف نفذته طائرات «التحالف» المروحية والحربية على مواقع التنظيم في إطار صد هذا الهجوم الواسع.

في مقابل ذلك، عقد ما يسمى «المجلس العسكري العام» لـ«قسد»، اجتماعاً في مدينة الحسكة بحضور أبرز قادة الميليشيا وقادة الميليشيات المنضوية ضمن صفوفها، لبحث العمليات ضد التنظيم، وواقع الميليشيا بعد قرب إنهاء التنظيم في المنطقة، ووضع مخطط عمل للفترة القادمة، بحسب ما نقلت وكالة «هاوار» عن مصدر من قادة «قسد».

صحيفة أميركية تكشف عن اتفاق ضمني بين داعش ونظام أردوغان

الوطن - وكالات

كشفت صحيفة أميركية عن تسجيلات تفضح دعم النظام التركي لتنظيم داعش الإرهابي في سورية، وذلك في إطار اتفاق ضمني بين التنظيم وهذا النظام أتاح تشغيل خطوط إمداد لوجستية لداعش.

وقال الصحفي التركي عبد الله بوزكورت في دورية التحقيقات الصادرة من «مركز ستوكهولم للحرية»، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة: إن «مئات من تسجيلات التنصت السرية التي تم الحصول عليها من مصادر خاصة في العاصمة التركية أنقرة تكشف كيف أن حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان مكنت وسهلت حركة المقاتلين الأجانب والأتراك عبر الحدود التركية إلى سورية للقتال إلى جانب تنظيم داعش الإرهابي».

وتشير التسريبات الصوتية، التي كشف عنها بوزكورت ونشرتها صحيفة «كاليفورنيا كوريير The California Courier» الأميركية، إلى «وجود اتفاق ضمني بين داعش ومسؤولين أمنيين أتراك بموجبه تم السماح للمهربين بالعمل في حرية على جانبي مسافة بلغت ٨٢٢ كيلو متراً من الحدود التركية–السورية دون أي تداعيات من جانب حكومة أردوغان». كما أتاح الاتفاق لداعش بحسب الوثائق «تشغيل خطوط إمداد لوجستية عبر الحدود ونقل المقاتلين الجرحى إلى تركيا لتلقي العلاج الطبي».

وتفضح التسريبات، أن القائم على تنفيذ عمليات التهريب الخاصة بداعش شخص تركي الجنسية، يبلغ من العمر ٣٦ سنة، هو إلهامي بالي.

ووفق ما نقلت المواقع، فقد قام إلهامي بالي، الذي يحمل الاسم الحركي «أبو بكر»، بتيسير وتنظيم «حركة مرور أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب والمحليين ذهاباً وإياباً على طول الحدود التركية السورية.

ونقل أبو بكر أيضاً بحسب المواقع السلع عبر الحدود إلى داعش، بدءاً من الأحذية والملابس إلى الأصفاد، وأجزاء من الدرون والنظارات المكبرة والخيام وجهاز عرض «بروجيكتور» وحتى قارب».

وإضافة إلى ذلك، تظهر التسريبات الصوتية للمكالمات الهاتفية، أن حكومة النظام التركي، كانت تعرف أسماء ومواقع ٣٣ مواطناً تركياً تعهدوا بالعمل كسائقين في «شبكة التهريب التابعة لداعش».

وحسبما ذكرت المواقع، فإنه وعلى الرغم من أن السلطات التركية كانت على علم بموقع «أبو بكر» بالضبط وأن المحاكم التركية أصدرت عدة مذكرات توقيف ضده، فإن حكومة أردوغان، سمحت له بالتجول بحرية بين تركيا وسورية. وأشارت تسريبات المكالمات أيضاً إلى أن تنظيم داعش كان يتمتع بخط ساخن بين الإرهابيين في سورية وتركيا، وفي أحد التسريبات الصوتية، قال أحد الإرهابيين الجورجيين، ويدعى لاشا ناديراشفيلي، لـ«أبو بكر»: إن «٤ جهاديين ينتظرون سيارة نقل في مركز تجاري في مدينة غازي عنتاب»، وأخطر «أبو بكر» الإرهابيين بمكان الاجتماع المحدد حيث كان سيقابلهم ويساعدهم على عبور الحدود.

وفي تسريب صوتي آخر، قال أحد الإرهابيين الروس، أوليكسندر بوششوك، لـ«أبو بكر»: إن «١١ جهادياً في غازي عنتاب ينتظرون أن يتم نقلهم عبر الحدود».

وتظهر التسجيلات الصوتية المسربة، التركي الملقب «أبو بكر» أثناء مكالمة هاتفية يقدم فيها تقريرا إلى تنظيم داعش حول عدد الإرهابيين الذين ساعدهم على العبور بشكل غير شرعي إلى سورية، قال فيها: «في المتوسط، في يوم واحد في نقطة عبور واحدة، يقوم تنظيم داعش بتهريب ما بين ٥٠ إلى أكثر من ١٠٠ مسلح عبر الحدود التركية السورية».

وأوضح بوزكورت، «أن هذا العدد يرفع التقديرات السنوية إلى تهريب أكثر من ١٥,٠٠٠ شخص عبر الحدود».

كذلك، قدم «أبو بكر» خدمة أخرى هامة للإرهابيين، وهي توفير العلاج الطبي في مستشفى «M. I. S. Danisman-lik» في أنقرة.

كما فضحت التسريبات الهاتفية تورط جهاز المخابرات الوطنية التركية «MIT» التي يرأسها هاكان فيدان، المقرب من أردوغان، في مساعدة الإرهابيين على الهروب من الشرطة المحلية.

حقائق على الكرد أن يعوها

مصطفى محمود النعسان

بعد أن اتجهت بهم الأشرعة إلى كل اتجاه، ولاسيما اتجاها واشنطن وأنقرة، يبدو أن الكرد استشعروا خفتهم في هاتين العاصمتين، فربما يديرون دفة مراكبهم إلى شواطئ بردى، وصوب قاسيونها.

الحق أن هذه هي الجهة الوحيدة الصحيحة، أن يولي الكرد وجوهم شطر دمشق ذلك أنها عاصمة الدولة التي يعيشون فيها ويقتاتون من خيراتها، وهي الحضن الدافئ والنبع الحنون، وهي التي تمدهم بالخيرات، وتمنحهم حقيقة وجودهم كأحد مكونات الدولة السورية.

ثمة حقائق لابد من معرفتها والاعتراف بها من الكرد، وعدم القفز من فوقها حتى تؤتي مساعيهم المرتقبة في دمشق أكلها في هذا الوقت، وفي كل وقت.

أولى هذه الحقائق، أنك إذا أردت أن تطاع فاطلب المستطاع، فأوهام الفيدرالية التي تعيش في مخيلة الكرد وتصوراتهم، تبقى مجرد أضغاث أحلام ليس لها تأويل، وليس لها تفسير وليس لها قبول عند دمشق، لأنها إضعاف لقوة الدولة وتشتيت لمواردها وإمكاناتها ودق أسافين الفرقة في صفوف أبنائها.

الحقيقة الثانية أن «فيدرالية أكراد سورية» هي خطوة باتجاه محاولة إقامة دويلة كردية تضم أكراد سورية والعراق وتركيا وإيران، لذلك على الكرد أن يعوا إذا كانوا حريصين على استقرار المنطقة، أن تقسيمها وقيام هذه الدويلة هو أمر في غاية الخطر على أمن المنطقة ويشابه قيام الكيان الإسرائيلي، وهو غير ممكن وغير مسموح فيه إقليمياً لا حالياً ولا مستقبلاً، وهو في الحقيقة لا يخدم سوى الكيان الإسرائيلي ومن لف لفه ومن سار في ركبه.

الحقيقة الثالثة أن دمشق ومنذ الاستقلال، لم تعرف التفريق بين سوري عربي، وسوري كردي، لذلك تبوأ الأكراد فيها مناصب قيادية رفيعة أوصلتهم إلى رئاسة الوزراء، وهذا ما حصل أيام عين في هذا الموقع محمود الأيوبي، أما إذا أرادوا المحاصصة في المواقع والمناصب وهنا نصل إلى الحقيقة الرابعة فمن حقهم أن يكون لهم تمثيل نسبي في البرلمان كما هو كائن الآن، وها هم قد تم قبولهم في لجنة صياغة الدستور، ومن حقهم أيضاً أن يكون لهم تمثيل وزاري يوازي ثقلهم وعديدهم، وما يقال عن هذا يقال عن بقية المناصب القيادية كالمحافظين وما إلى ذلك.

هذا إذا كانت مطالبهم تنحو هذا النحو، وتسير في هذا الاتجاه علماً أن «مجلس سورية الديمقراطية – مسد» كشف وجود موقف إيجابي لدى الحكومة السورية حول ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية وذلك بحسب موقع العهد اللبناني في العاشر من الجاري، وهذا باعتقادنا إن صح فهو أقصى ما يمكن لدمشق أن تقدمه للأكراد.

الحقيقة الخامسة أن صلاح الدين الأيوبي ذا الأصول الكردية قاد الجيش العربي الذي طرد الفرنجة من المنطقة العربية ومن فلسطين وكان الرئيس الراحل حافظ الأسد يضم مكتبه صورة رمزية لمعركة القادسية ولذلك القائد البطل، وهو ما أثار حنق الكثير من المسؤولين والصحفيين الأميركيين والغربيين أن الرئيس حافظ الأسد يرنو ويتطلع إلى أن يخلف صلاح الدين في دوره المشرف الذي أداه من دون أن تراوده أفكاره الفرقة، والتشتت، بل الوحدة ولم الشمل.

هذا هو نهج دمشق على الدوام، وهذا هو شكل تفكيرها، فمن يرد أن يتراضى معها ويتصالح فعليه أن يفكر في الأسلوب والطريقة نفسها التي تفكر فيها، ونهجها دائماً يقوم على الجمع والوحدة وعدم التجزئة والتفرقة أو التفريق بين هذا وذاك من المواطنين السوريين كرداً كانوا أم عرباً، أو غير ذلك، فالكل أبناء هذا البلد ومتساوون في الحقوق والواجبات.

باريس حذرت من جعل الأكراد «ضحايا» للحرب

ترامب يهدد أوروبا: إعادة دواعشكم وإلا «فالإفراج عنهم»

أشخاص سلموا أنفسهم لـ«قسد» مشتبه بانتمائهم لداعش في بلدة الباغوز في ريف دير الزور (أ.ف.ب – أرشيف)

وكالات

جدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب دعوته للدول الأوروبية لإعادة مواطنيها المنضوين في تنظيم داعش الإرهابي من سورية ومحاكمتهم، وهدد تلك الدول بأن بلاده قد تضطر «للإفراج عنهم»، على حين حذرت فرنسا من جعل الأكراد ما سمته «ضحايا» بعد الانسحاب الأميركي. وكتب ترامب في تغريدة على موقع «تويتر» بحسب وكالة «رويترز» للأنباء: إن «الولايات المتحدة تطلب من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والحلفاء الأوروبيين الآخرين استعادة أكثر من ٨٠٠ مسلح من تنظيم داعش أسرناهم في سورية من أجل محاكمتهم».

وأضاف: إن «الخلافة على وشك أن تسقط. البديل لن يكون جيداً لأننا سنضطر للإفراج عنهم»، مؤكداً أن «الولايات المتحدة لا تريد أن ينتشر هؤلاء المسلحون في تنظيم داعش في أوروبا التي يتوقع أن يتوجهوا إليها».

وأوضح ترامب: «نفعل الكثير ونخصص وقتاً كبيراً لينهض الآخرون ويقومون بعملهم. نحن ننسحب بعد الانتصار مئة بالمئة على الخلافة».

وبينما رأى مراقبون أن إعلان الانتصار على التنظيم، يمهد الطريق أمام ترامب لتنفيذ قراره بسحب كل القوات الأميركية من شمالي سورية بحسب وكالة «ا ف ب» للأنباء، إلا أن نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، قال السبت: إن بلاده «ستواصل ملاحقة» فلول التنظيم رغم قرب انسحاب قواتها من سورية.

أمس الأول ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن نحو ٢٠٠ مسلح من التنظيم سلموا أنفسهم يوم الجمعة لـ«قسد» ضمن «صفقة غير معلنة»، نصت على استسلام ٤٤٠ داعشياً على دفعتين الأولى تشمل ٢٤٠ والثانية ٢٠٠ معظمهم من جنسيات أجنبية، تزامناً مع التحضير الأميركي للإعلان عن تطهير كامل الضفاف الشرقية للفرات من التنظيم. ورصدت وسائل التواصل الاجتماعي على مدار الشهرين الماضيين خروج الآلاف من شرق الفرات وبينهم عوائل التنظيم من جنسيات مختلفة باتجاه مناطق سيطرة «قسد».

من جانبها، كتبت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي، أمس في مقال نشرته صحيفة «لو باريزيان» الفرنسية، بحسب «أ ف ب»: إن «إعلان الانسحاب الأميركي (من سورية) خلط الأوراق (...) في المنطقة. لا أحد يعلم حتى الآن إلى ماذا سيفضي».

وأضافت بارلي: «من واجبنا القيام بكل شيء لتفادي جعل مسلحي قسد ضحايا»، وتابعت: «شركاؤنا على الأرض، «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، أعطوا الكثير. إننا ندين لهم بالكثير».

وأشارت «أ ف ب» إلى أن وزارة الدفاع الأميركية طلبت من حلفائها تشكيل «قوة مراقبين» في شمالي شرقي سورية لضمان أمن الأكراد، لكن هذا الطلب لم يلق تجاوباً خلال مؤتمر ميونيخ للأمن الجمعة، وقال مصدر حكومي فرنسي، وفق الوكالة: إن أعضاء التحالف الدولي يرفضون هذا الأمر مبدياً أسفه لـ«سياسة الأمر الواقع» التي تنتهجها واشنطن. واعتبر المصدر الفرنسي، أن الحل البديل هو اتفاق بين الدولة السورية والأكراد. وأضاف: «لكن هذا لن يتم بالضرورة، فدمشق تريد استعادة سيادتها. من هنا أهمية الروس في اللعبة». في الغضون، وصل قائد القيادة المركزية الذي يشرف على القوات الأميركية في الشرق الأوسط، الجنرال جوزيف فوتيل، إلى العراق في زيارة تهدف إلى إجراء محادثات مع مسؤولين أميركيين وعراقيين من المتوقع أن تركز على ضمان إلا يعاود تنظيم داعش الظهور بعد سحب القوات الأميركية من سورية.

وبحسب «رويترز»، فإنه من المنتظر أن يستمع فوتيل لتقارير ميدانية عن المرحلة الأخيرة لاستعادة الأراضي الباقية تحت سيطرة التنظيم الذي كان يسيطر من قبل على مساحات شاسعة من الأراضي في سورية. ومن المتوقع، أن يبحث فوتيل مع المسؤولين في بغداد الأثر الذي يمكن أن يحدثه الانسحاب الأميركي من سورية على العراق حيث تحول التنظيم المتشدد بالفعل إلى أسلوب الكر والفر بعد أن خسر كل الأراضي التي كان يسيطر عليها.

وفي وقت سابق، قال فوتيل: إنه لا يتوقع أن يؤدي قرار الرئيس ترامب سحب أكثر من ألفي جندي من سورية إلى تغيير ملموس في مستوى القوات الأميركية في العراق حيث تنشر الولايات المتحدة أكثر من خمسة آلاف جندي. وقال: إن هذا العدد سيبقى «ثابتاً بشكل عام».

إعلان
إلى السادة المستثمرين

في إطار الدعم الحكومي المستمر، هيئة الاستثمار السورية تدعو الإخوة المستثمرين أصحاب المشاريع المتعثرة المشملة بأحكام قانون الاستثمار لمراجعة مقرها في دمشق وفروعها في المحافظات، وتقديم طلبات بمشاكلهم مرفقة بالثبوتيات اللازمة والكافية لتحديد حيثياتها، بهدف دراستها ومناقشتها في لقاءات تفاعلية دورية بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين لإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث سيتم تحديد مواعيد لقاءاتكم من قبل الهيئة بعد دراسة طلباتكم قطاعياً.